غـــرفـــة تجـــارة وصنـــاعة البـــحـــرين
BAHRAIN CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY

محضر الإجتماع الثاني

للجمعية العمومية العادية

لغرفة تجارة وصناعة البحرين

بتاريخ 20 ديسمبر 2015م

غـــرفـــة تجـــارة وصنـــاعة الـبـــحـــرين
BAHRAIN CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY

محضر الاجتماع الثاني
للجمعية العمومية العادية لغرفة تجارة وصناعة البحرين
الأحد الموافق 20 ديسمبر 2015 ، قاعة المملكة - بيت التجار

عقدت غرفة تجارة وصناعة البحرين الاجتماع الثاني لجمعيتها العمومية العادية السنوية في الدورة (28) ، والذي يعتبر النصاب فيه صحيحاً بمن حضر من عدد الأعضاء المُسددين لإشتراكاتهم السنوية للغرفة حتى تاريخ 13 ديسمبر 2015 وفقاً للمادتين (14) و(24) من اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة الصادر بالقرار رقم (156) لسنة 2013 ، وذلك في الساعة 10:20 من صباح يوم الأحد الموافق 20 ديسمبر 2015 في قاعة المملكة بالطابق الأول من " بيت التجار " .

وقد أفتتح السيد خالد عبدالرحمن المؤيد رئيس الغرفة الاجتماع بكلمة رحب فيها باسمه وباسم أعضاء مجلس الإدارة بالسادة أعضاء الغرفة الحضور موجهاً لهم الشكر على تجاوبهم وتفاعلهم بحضور هذا الاجتماع ، كما توجه بالشكر إلى مندوب وزارة الصناعة والتجارة وممثل مدقق الحسابات الخارجي ، منوهاً بأن هذا الاجتماع هو الثاني للجمعية العمومية العادية وأن النصاب القانوني فيه يكون صحيحاً بمن حضر من عدد الأعضاء المُسددين لإشتراكاتهم السنوية للغرفة أيهما أقل ، ومعلناً بأن عدد الحضور للإجتماع قد بلغ (111) عضواً من مجموع (5533) عضواً مسدداً لإشتراكاته السنوية بالغرفة ، وبنسبة بلغت (2.9%) من إجمالي عدد الأعضاء المُسددين لإشتراكاتهم السنوية بالغرفة .

ورفع رئيس الغرفة بإسمه وبإسم أعضاء الجمعية العمومية أسمى آيات الشكر والتقدير والاعتزاز للقيادة الحكيمة ممثلة بحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه لجهودها الطيبة في حماية وتيرة نمو الاقتصاد الوطني ودهمه المستمر للقطاع الخاص بالمملكة ، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه لما يوليه سموه من دعم ومؤازرة للغرفة وتوجيهاته المستمرة بتقديم كافة سبل الدعم لأصحاب الأعمال ورعايته الكريمة لإحتفالية الغرفة بيوبيلها الماسي بعد مرور 75 عاماً في خدمة القطاع الخاص بمملكة البحرين ، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه على تواصله الدائم والمستمر مع الغرفة وحرصه على الإرتقاء بدورها ورعايته الكريمة للقمة العالمية السنوية الأولى التي عقدت على أرض مملكة البحرين في شهر أكتوبر الماضي .

ثم تلا رئيس الغرفة بنود جدول أعمال الاجتماع ، وهي كالتالي :

1) التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 10 أبريل 2014 .
2) مناقشة وإقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة لعام 2014 .
3) مناقشة وإقرار الوضع المالي وتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2014 .
4) تعيين مدقق الحسابات الخارجي ، حيث أن مجلس الإدارة قد سبق وأن أوصى في اجتماعه السابع المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015 بتعيين شركة بي دي أو للتدقيق كمدقق حسابات خارجي للغرفة لمدة سنة واحدة من بين العروض التي تلقتها الغرفة لعملية التدقيق الخارجي ، على أن ترفع هذه التوصية إلى الجمعية العمومية العادية لإتخاذ القرار المناسب .

ثم نعى رئيس الغرفة المغفور له بإذن الله الوجيه ورجل الأعمال حسين علي يتيم ، ذاكراً : " يَا أَيَّتُهَا

النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي " ..... بقلوب مطمئنة وراضية بقضاء الله وقدره ، فإنه يتقدم نيابة عن كافة أعضاء وأفراد العائلة التجارية في البحرين بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى عموم عائلة يتيم في وفاة فقيدهم الغالي المغفور له العم حسين علي يتيم ثاني رئيس لغرفة تجارة وصناعة البحرين ، نسأل الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه نعيم جناته ويلهم أهله الصبر والسلوان ، إنا لله وإنا إليه راجعون .

وأضاف رئيس الغرفة بأن مجلس إدارة الغرفة قد استمع في اجتماعه غير العادي الذي عقد بتاريخ 28 أكتوبر 2015 للعرض المُقدم من شركة التدقيق المعنية في التحقيق في ملابسات اجتماع الجمعية العمومية العادية الماضية الذي عقد في 12 أبريل 2015 حول مسودة تقريرها المُقدم بخصوص الملابسات التي شابت إجراءات التسجيل لإجتماع الجمعية العمومية العادية الأخيرة ، وقرر مجلس الإدارة الموافقة على توصية هذه الشركة بتمديد فترة عملها لإتمام إجراءات التحقيق بشأن هذه الواقعة مع رفع توصية إلى وزير الصناعة والتجارة والسياحة بإعادة الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية العادية لعام 2015 بعد توصل هذه الشركة إلى عدم اكتمال النصاب القانوني لإجتماعها السابق .

وأن مجلس إدارة الغرفة سيعلن وبكل شفافية نتائج هذا التحقيق أمام الشارع التجاري والأسباب التي أدت إلى عدم اكتمال النصاب لإجتماع الجمعية العمومية الماضي حال انتهاء هذه الشركة من أعمالها ورفع تقريرها النهائي للمجلس ، ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة ونحن في انتظار نتائج التقرير المذكور أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء الغرفة ورجال الصحافة الذين صبروا معنا وشاركونا في البحث عن مسببات تلك الملابسات ، نرجو من الله عز وجل أن يزيل هذه الغمامة ويهدينا وأياكم إلى سواء السبيل .

ثم طلب رئيس الغرفة الإذن للبدء بمناقشة البند الأول من جدول أعمال هذا الاجتماع والخاص بالتصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 10 أبريل 2014 .

وفيما يلي ملخصاً لوقائع الاجتماع وما دار من مناقشات ومداخلات بين السادة الأعضاء :

أولاً : التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 10 أبريل 2014 :

رئيس الغرفة : المحضر معروض عليكم ، هل تتم المصادقة على محضر الإجتماع ؟ .

عضو الغرفة السيد نادر علاوي : لا نصادق .

رئيس الغرفة : أنت مفردكم مُعترض ... هل يوجد أحد آخر مُعترض .

عضو الغرفة السيد نادر علاوي : الكل لا يصادق .

رئيس الغرفة : هذا غير صحيح ، فالكل موجود ويستطيع التعبير عن رأيه .

غالبية الحضور : نعم .. نصادق .

رئيس الغرفة : نطلب التصويت على المصادقة على المحضر ، هل تتم المصادقة على المحضر ؟

غالبية الحضور : نعم ، نصادق ... وأعضاء الغرفة يقومون برفع اليد لتأكيد الموافقة .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : يجب أن نناقش التقرير السنوي قبل التصديق عليه .

رئيس الغرفة : تفضل ناقش .. ولكننا نتكلم عن محضر الإجتماع ، وليس عن التقرير السنوي عن نشاط الغرفة .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : سيدي الرئيس ، لو سمحت أعتقد أن هناك لبس عند الأعضاء ، فالمطلوب هو المصادقة على محضر الإجتماع السابق للجمعية العمومية العادية ، والغالبية موافق عليه ، وإذا كان هناك اعتراض على نقاط أو خلاف على ما كتب في هذا المحضر فيرجى إبرازه وإثبات ذلك ، أما إذا كان هناك خلافات أخرى فيمكن التكلم فيها لاحقاً ، أرجو الموافقة على المحضر فهناك أمور كثيرة في التقرير يجب الإنتهاء منها .

عضو الغرفة السيد نادر علاوي : لم يرفق بالمحضر كشف بأسماء الأعضاء الحاضرين كما جرت عليه العادة .

رئيس الغرفة : شكراً ، أنت عندكم ملاحظة على المحضر وسوف نسجل تحفظك .

يتعالى صوت عضو الغرفة السيد نادر علاوي داخل القاعدة متهماً رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالتزوير .

رئيس الغرفة : يرجى الإلتزام بالهدوء والنظام .

عضو الغرفة السيد نادر علاوي : ذُكر في المحضر أيضاً بأن الإجتماع قد بدأ في الساعة 10.00 صباحاً بينما يلاحظ أن الإجتماع قد بدأ بالفعل في حوالي الساعة 10.45 صباحاً ، فهناك عدم احترافية في كتابة المحضر .

رئيس الغرفة : تم الأخذ بملاحظتك وتحفظك ، وسيتم تسجيل ذلك في محضر الإجتماع الحالي .

يُعاود عضو الغرفة السيد نادر علاوي الصراخ داخل القاعدة ، ويتداخل عضو الغرفة السيد سميح بن رجب طالباً منه الهدوء والتحدث في الأمور التي تهم الغرفة والبعد عن الأمور الجانبية .

رئيس الغرفة : إذن تم التصديق على المحضر بغالبية الحضور وننتقل إلى البند التالي .

القرار : التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 10 أبريل 2014 .

ثانياً : مناقشة وإقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة لعام 2014 :

رئيس الغرفة : ننتقل الآن إلى البند الثاني من جدول الأعمال ، وهو مناقشة التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة لعام 2014 .

عضو الغرفة السيد كاظم السعيد : أريد أن أتكلم عن مجالس الأعمال المشتركة واللجان الدائمة بالغرفة ، فمجالس الأعمال المشتركة لم نرى منها أي مردود ايجابي ويجب أن يُعاد تشكيلها ، كما أن مسألة رئاسة بعض هذه المجالس ، فعدد المجالس التي يرأسها الرئيس حسب علمي أكثر من 10 مجالس ، وفي مجالس الإدارات السابقة التي مرت على الغرفة لم يكن الرئيس يرأس 10 مجالس أعمال مشتركة ، ولقد عرفت أن الرئيس يرأس هذه المجالس بشكل شرفي لكون الجانب الآخر من المجلس يرأسه رئيس غرفة ، ولكن رئاسة الرئيس لعشرة مجالس مؤثرة فإن هذا الشيئ خاطئ . كما أن هذه المجالس عند اجتماعها في البحرين تجتمع مع نفسها ولا تجتمع مع الطرف الآخر في نفس المجلس ، فأكثر ما نراه في الصحف اليوم بأنه قد اجتمع جانب الغرفة في المجلس الفلاني وفي المجلس العلاني .. ففي أي شيئ يتناقشون وما المواضيع التي يبحثونها ، فالهدف من إنشاء هذه المجالس الأعمال هو دعوة الجانب الآخر والإتفاق معه على إقامة مشاريع وإستثمارات تخدم كل من البلدين ، أما عقد اجتماعات بدون فائدة فأعتقد بأنها يجب أن تتوقف .

أما بالنسبة لموضوع اللجان ففي الدورة السابقة كانت لجنة المعارض والمؤتمرات نشطة وفاعلة ، أما اليوم وبعد مرور سنتين فإن هذه اللجنة لم تستطع تنظيم معرض واحد خارج البحرين ، فهناك قصور كبير ، فماذا هو عمل اللجنة ؟ ، فمن الأشياء التي قرأتها في التقرير السنوي بأن هذه اللجنة تعكف على إصدار كتيب ضخم يتضمن جميع الفعاليات التي ستقام في البحرين ، هل نحتاج إصدار مثل هذا الكتيب ؟ ، فهذه اللجنة يجب اليوم إعادة تشكيلها وإختيار الشخص المناسب لرئاستها ، وليس هذه اللجنة فقط ، فأي لجنة بها قصور يجب إعادة النظر فيها وإختيار أعضاء مختصون يثرون اللجان حتى وأن كانوا من خارج مجلس الإدارة . فرجاء يرجى التركيز في هذا الموضوع .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : أنا أثني على كلام الأخ كاظم السعيد ، ولكن عندي بعض النقاط التي أطمح أن يتسع صدركم لسماعها ، أولاً أتوجه بالشكر إلى مجلس الإدارة على هذه الشفافية ، التي ولأول مرة يعمل مجلس الإدارة بهذا الأسلوب وتأكيده بحدوث مخالفة في اجتماع الجمعية العمومية وأعاد المجلس عقد هذا الإجتماع ، وهذا شيئ سيسجل في تاريخ الغرفة .. فشكراً لجميع أعضاء مجلس الإدارة .

الشيئ الثاني أود أن أشكر مجلس الإدارة على إعادة ترتيب وتقييم الغرفة من خلال تعيينها لشركة استشارية التي أكن لها كل احترام لأنها عملت بإحترافية عالية جداً ، وعملت على توظيف وتثبيت الغرفة في الأشهر الخمسة الأخيرة ، وأحالت بعض الموظفين إلى التقاعد المبكر وأحدهم كان من الأسباب الرئيسة لتأزيم الغرفة في عام 2011 . كما وصلني من كم يوم أيضاً نسخة من رسالة من بعض مدراء الغرفة الذين أدلوا - ولأول مرة أشاهدها في الغرفة - بولائهم للعمل وهذا يحتاج لتكريم خاص لهم لما قاموا فيه ، والغريب أن مديرة واحدة هي مديرة الشئون المالية لم توقع على هذه الرسالة ، وأريد أن أعرف ما هو سبب رفضها وعدم مشاركتها في عملية التوقيع على الرسالة ، فكانت المسألة غريبة عندي لأن غالبية المدراء قاموا بالتوقيع .

إذا سمحت لي يا سيادة الرئيس فإني أثني على كلام الأخ كاظم السعيد على موضوع اللجان ، فاللجان تحتاج اليوم إلى إعادة هيكلة وإعادة دمج وإلغاء بعض هذه اللجان ، فبالنسبة للجنة سيدات الأعمال ... اليوم سيدة الأعمال موجود في جميع لجان الغرفة سواء القطاعية أو المشتركة ، فأعتقد بأننا نبخس من حقها عند إعطاءها لجنة لسيدات الأعمال ، كأنه ليس لها دور حقيقي في الغرفة بينما العكس فإن

سيدات الأعمال لهم دور ريادي في الغرفة ووصول أربع سيدات أعمال في مجلس الإدارة يؤكد ذلك ، فأرجو النظر في إمكانية إلغاء لجنة سيدات الأعمال بالغرفة .

كما أن هناك تضارب في عمل لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فيجب أولاً تغيير أسمها في حالة الرغبة في إبقاءها ، وأن تسمى لجنة " المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة " لأن هذه المؤسسات تشكل 98% من الشارع التجاري ، فتحتاج حقيقة إلى إدماجها مع لجان أخرى مثل لجنة شباب الأعمال ولجنة رواد الأعمال ليكون لها ثقل أكثر وعمل حقيقي لأننا لم نشاهد حتى الآن دور حقيقي لها .

ولجنة التجار الآسيويين تشكلت في فترة لم يكن لهؤلاء التجار تواجد حقيقي في لجان الغرفة ، أما الآن فهم موجودين في معظم اللجان القطاعية والمشتركة ، وبالتالي لا يوجد داعي لوجود تمييز خاص لهم مما يفتح المجال لجنسيات أخرى أو لتجار أجانب كثيرين موجودين الآن في الغرفة ، مما يضطر معه المجلس لتشكيل لجان خاصة فيهم مما يُضعف عملهم .

وبالنسبة للجنة قطاع الصالونات النسائية ، فإن الصالونات عمرها لم تكن قطاعية فهي أحدى المؤسسات الصغيرة ، وأعتقد بأنه يجب إلغاءها ودمجها مع لجان أخرى ذات صلة .

أما لجنة الشأن العام فقد تأسست في ظرف معين وأنتفت الحاجة لوجودها ، فالواقع بأن جميع لجان الغرفة ومجلس الإدارة يعملون في الشأن العام ، وبالتالي لا حاجة لوجود مثل هذه اللجنة وأقترح إلغاءها لعدم احتياجها .

كما أن هناك لجان مشتركة تحتاج للدمج نظراً لدمج بعض الوزارات مثل دمج كل من اللجنة المشتركة مع وزارة العمل مع اللجنة المشتركة مع وزارة التنمية الإجتماعية ، كما أن اللجنة المشتركة مع شئون الجمارك ومع كل من الإدارة العامة المرور ، وأضف إليهما اللجنة المشتركة مع الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة تتبع وزارة واحدة ، فيجب دمجها لتكون لها لجنة مشتركة واحدة من أجل تسريع المعاملات وإنهاءها بصورة سريعة .

كما يجب إلغاء اللجنة المشتركة مع المجلس الأعلى للمرأة ، فمنذ التوقيع على مذكرة تفاهم بين الغرفة والمجلس الأعلى للمرأة ليس لهذه اللجنة أي دور ولا نحتاج لوجودها .

كما أن هناك لجان مشتركة مع بعض الهيئات الحكومية مثل هيئة تنظيم سوق العمل وتمكين تشكلت على مستوى الجهاز الإداري حسب علمي ، ولكن يوجد ممثلين للقطاع الخاص في مجالس إدارات هذه الهيئات الحكومية المهمة وهم يعملون بشكل شبه يومي ، وبالتالي الأمر يحتاج لإعادة النظر في وجودها وتفعيل دور ممثلي القطاع الخاص في مجالس إدارات هذه الهيئات ، ويجب أن يتم اختيار هؤلاء الممثلين عن طريق إتباع آلية واضحة ، لا عن طريق التقييم الإرتجالي ، فنحن نحتاج فعلاً لم يدافع عن التجار داخل مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل لعدم تجاوب الهيئة من الغرفة بشأن مشاكل التجار وخاصة صغار التجار ، وبالتالي يحتاجون إلى دعم حقيقي .

سيدي الرئيس ... نقطة أخيرة ، فهناك مخالفة دستورية أو قانونية واحدة في نص المادة (25) من المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين حول شروط من يُرشح لعضوية مجلس الإدارة ، أحب إذا سمحت لي سيدي الرئيس أن نستمع إلى وجه النظر القانوني لوجود

مخالفة صريحة بأثر رجعي يجب أن تصحح من اليوم .

رئيس الغرفة : لنستمع إلى الرأي القانوني .

مدير الإدارة القانونية والتحكيم بالغرفة السيد محمد العامر : عفواً أستاذ سميح ، هل من الممكن أن توضح لنا في أي فقرة توجد هذه المخالفة ؟

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : الفقرة رقم (1) من المادة بالتحديد بأن يكون بحريني الجنسية متمتعاً بكافة حقوقه السياسية والمدنية ... فهل جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين تنطبق عليهم هذه الصفة ؟

مدير الإدارة القانونية والتحكيم بالغرفة السيد محمد العامر : هذا السؤال تختص به لجنة الإنتخابات الأخيرة وهي التي تحققت من توافر كافة الشروط المنصوص عليها في المادة (25) من القانون في جميع المُترشحين لعضوية المجلس ، وأكدت على توافر هذه الشروط .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : لقد حدث تعديل في الدستور ، وأصبح من يمتلك الحق السياسي يجب تكون جنسيته البحرينية متكاملة بعد 10 سنوات ، فيجب أن يتم التأكد من ذلك .

عضو الغرفة يوسف صلاح الدين : أولاً هذا الموضوع خارج جدول الأعمال ، ولكن بحكم كوني عضواً في لجنة الإنتخابات الأخيرة فأحب أن أؤكد بأن نص المادة (25) واضح ويضمن شروط من يترشح لعضوية مجلس الإدارة ومن ضمنها أن يكون المُترشح بحريني الجنسية ، وهذا الموضوع أثير عدة مرات وقد حسم في لجنة الإنتخابات ، فطالما كان المُترشح يحمل الجنسية البحرينية فيعتبر البحريني .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : كلامك غير صحيح يا أخ يوسف ، ونحتاج لتأكيد .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : لا يوجد خلاف على طريقة الحصول على الجنسية البحرينية ، فطالما تم منح هذا الحق من جلالة الملك فهو بحريني الجنسية ، ولكننا نتكلم عن مباشرة الحقوق السياسية والمدنية .

تدور نقاشات جانبية بين أعضاء الغرفة الحاضرين حول هذا الموضوع .

رئيس الغرفة : هذا الموضوع خارج جدول أعمال الإجتماع المُحدد وفقاً لنص المادة (17) من المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين ، راجياً من الجميع أن تنصب المناقشة على جدول أعمال هذا الإجتماع ، والبعد عن المواضيع الجانبية التي لا تخدم النقاش اختصاراً للوقت .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : أنا أقترح أخذ رأي هيئة التشريع والإفتاء القانوني حول الفقرة (1) من المادة (25) من قانون الغرفة .

رئيس الغرفة : هل الجمعية العمومية موافقة على رفع هذه التوصية إلى الجهة المختصة ؟

عضو مجلس الإدارة السيد عبدالحميد الكوهجي : ما هو مضمون الإستفسار الموجه لهيئة التشريع والإفتاء القانوني ؟

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : السؤال عن مدى السلامة القانونية عن صفة المُترشح لعضوية مجلس الإدارة وفقاً للفقرة (1) من المادة (25) من قانون الغرفة .

النائب الأول لرئيس الغرفة السيد عثمان شريف الريس : لو سمحت لي سعادة الرئيس ، فسؤال العضو السيد سميح رجب واضح يتكلم عن موضوع اكتساب الجنسية البحرينية ومدى أحقيته في أن يكون عضواً بمجلس الإدارة ، وأعتقد أن التعديل الذي حصل في الدستور صدر بعد أن تم الإنتهاء من الإنتخابات بالغرفة بسنة واحدة ، فإذا المطلوب هو أخذ رأي قانوني فأنا أعتقد أن ترفع توصية من الجمعية العمومية إلى مجلس الإدارة لأخذ رأي هيئة الإفتاء والتشريع القانوني في هذا الجانب ومن ثم إطلاعكم عليه .

عضو الغرفة السيد نادر علاوي : أنا أحتج وبشدة على هذه التوصية ، وبما أنكم قد ناقشتم موضوع غير مُدرج على جدول الأعمال ، فإني أطلب مناقشة ملابسات تزوير محضر الجمعية العمومية العادية الأخيرة ... فهناك ازدواجية في إدارة الرئيس لهذا الإجتماع ومناقشة مواضيع غير مدرجة على جدول الأعمال . أنتم تتسترون على المزورين ولم تحيلونهم إلى النيابة العامة ، وأنتم أسوأ مجلس إدارة للغرفة ، والرئيس التنفيذي يشجع على جمع تواقيع لرفع معنويات الموظفين ، فشريحة كبيرة مشتركة في التزوير .. وهذا جوهر الموضوع .

رئيس الغرفة : يرجى الإلتزام في حدود الإحترام .. فأنت توجه الإتهامات جزافاً دون دليل .

عضو الغرفة السيد نادر علاوي يُعاود الصراخ لوقت طويل ويوجه الإتهامات لمجلس الإدارة بالتزوير .. ورئيس الغرفة يطلب منه السكوت .

يتداخل عضو الغرفة السيد سميح رجب ويطلب من عضو الغرفة السيد نادر علاوي الإلتزام بالنظام داخل قاعة الإجتماع .

عضو مجلس الإدارة السيد عبدالحكيم الشمري : فيما يتعلق برفع توصية عن موضوع اكتساب الجنسية البحرينية ، فأنا أعتقد أن هذا الموضوع خارج جدول الأعمال كما أكد أحد أعضاء لجنة الإنتخابات ، وأنا أرفض أن ترفع هذه التوصية لأنها خارج جدول الأعمال ، كما أن الفقرة (1) من المادة (25) من قانون الغرفة تتكلم عن ممارسة الحقوق السياسية والمدنية .

عضو الغرفة السيد كاظم السعيد : فيما يخص الجهاز التنفيذي ، فإن هناك إدارة تسمى إدارة الدراسات والمنظمات الدولية ، وفي الواقع فإني أرى أن الغرفة مقصرة في موضوع الدراسات والبحوث ، فيجب أن تكون هناك دائرة خاصة للدراسات والبحوث ، فاليوم نحن لدينا مشاكل اقتصادية كبيرة مثل انخفاض أسعار النفط وأمور اقتصادية أخرى تهم الشارع التجاري ، ولم أرى لها أي دراسات أو بحوث ، فاليوم التاجر المبتدأ الصغير عندما يريد أن يرجع إلى الغرفة لبدء مشروعه والحصول على الدراسات لن يجد أي شي عن الموضوع ، فلماذا لا تكون هناك دراسات وبحوث للقطاعات التجارية المختلفة حتى يستفيد منها القطاع التجاري ، والشيئ الثاني فيما يتعلق بالشركة التي عُينت للتحقيق في ملابسات اجتماع الجمعية العمومية فقد تم تعيينها بمبلغ خمسة عشر ألف دينار وتضاف عليها خمسة

آلاف دينار ثانية ، كما أن هناك شركة بحرينية تقدمت لعمل نفس هذه الدراسة بمبلغ سبعة آلاف دينار، وقد ترك عرض الشركة البحرينية وأوكل للشركة الأجنبية ، وأريد أن أعرف على أي أساس تم ذلك ، فلماذا أوكل للشركة الأجنبية هذا العمل وتم استبعاد الشركة البحرينية ؟

الرئيس التنفيذي للغرفة المهندس نبيل آل محمود : بالنسبة لإدارة الدراسات والمنظمات الدولية ، فإن الهيكل التنظيمي الجديد للغرفة والذي بدأ تنفيذه منذ خمسة أشهر تم فيه تغيير أسم الإدارة إلى مركز البحوث الاقتصادية ، وأن الإستراتيجية التي يسير عليها هذا المركز بإتجاه ما ذكرته الآن من إعداد الدراسات والبحوث التي تهم الشارع التجاري دون أن يطلب منا إعداد هذه الدراسات ، واحدة منها دراسة حول زيادة إيجار المناطق الصناعية وسوف ننشر هذه الدراسة عن قريب ، فالمركز يضم بحاثين اقتصاديين على مستوى عالٍ وسوف يتم تقوية المركز بباحث اقتصادي آخر قريبا أيضاً ، وأي دراسة أخرى على أي مستوى يحتاجها أعضاء الغرفة لأي قطاع في أي موضوع فإن الغرفة على استعداد لإعدادها لخدمة القطاع التجاري ما دامتت مجدية ، ويرجى التواصل معنا لذلك ، فهناك توجه فعلاً لما ذكرته ، وفي ميزانية عام 2016 تم رصد ميزانية لإعداد الدراسات المطلوبة أو الإستعانة بشركات استشارية إذا تطلب الأمر .

أما عن موضوع اللجان ، فإن اللائحة التنفيذية لقانون غرفة تجارة وصناعة البحرين الصادرة بالقرار رقم (156) لسنة 2013 قد أعطت لمجلس الإدارة دون غيره من أجهزة الغرفة - وفي بداية كل دورة انتخابية - صلاحية إصدار قرار بإنشاء المجالس المشتركة لأصحاب الأعمال وتسمية ممثلي الغرفة فيها ، وتشكيل اللجانٍ الدائمة والمشتركة مع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية ، كما أعطته خلال دورة انعقاده صلاحية إعادة تشكيل هذه المجالس واللجان أو إلغاءها في ضوء تقييم أداء رؤسائها وأعضائها ومدى فاعليتها وحسب متطلبات العمل بالغرفة ، لذا سيقوم مجلس إدارة الغرفة في اجتماعه المزمع عقده في نهاية هذا العام بعملية تقييم شاملة لكافة مجالس الأعمال المشتركة واللجان الدائمة والمشتركة التابعة لمجلس الإدارة لبيان مدى فاعليتها كلجنة وكأعضاء وإعادة تشكيلها إذا تطلب الأمر ذلك .

رئيس الغرفة : أن اللجان يا أخ كاظم سيتم تقييمها وإعادة النظر فيها قريباً ، وسيتم اتخاذ إجراء في نهاية السنة بتغيير هذه اللجان أو تدويرها أو دمجها أو إنشاء لجان جديدة حسب الحاجة .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : بالنسبة لموضوع اللجان في الواقع ذكر في التقرير في صفحة 43 اللجان المشتركة ، ولفت نظري وجود أربع لجان هي اللجنة المشتركة مع هيئة تنظيم سوق العمل ، واللجنة المشتركة مع تمكين ، واللجنة المشتركة مع مجلس التنمية الإقتصادية ، واللجنة المشتركة مع نقابات عمال البحرين ، وذكر في التقرير بكل جرأة - واسمح لي على هذا التعبير - بأنه لم يتم عقد أية اجتماعات طوال عام 2014 ، فهل يعقل بأن لجان يرأسها مجلس الإدارة ولجنتين يرأسها الرئيس التنفيذي لم تعقد اجتماعات مع جهات رسمية ، وأنا متأكد بأن ما ورد في تقرير 2014 سوف يتم في عام 2015 ، بينما لجان أخرى أقل أهمية من اللجنة المشتركة مع تمكين ، واللجنة المشتركة مع هيئة تنظيم سوق العمل عقدت سبع وثمانية اجتماعات حسب ما ورد في التقرير .

رئيس الغرفة : كلامك سليم وأشكرك عليه ، والآن جاري تقييم اللجان واتخاذ القرارات المناسبة بعد عملية التقييم .

الرئيس التنفيذي للغرفة المهندس نبيل آل محمود : الحقيقة أن هناك لجان كما ذكرت يكون التجاوب ضعيف من الجانب الآخر ، وهناك مراسلات - ومن الممكن إطلاعك عليها - لمخاطبتهم لعقد الإجتماعات ولا يتجاوبون معنا ، بينما يتجاوبون فقط في الشكاوى الفردية أو المخاطبات الأخرى ، أما في اجتماعات اللجان المشتركة فلديهم تردد ، بل أن البعض لا يتجاوب لتسمية جانبه في هذه اللجنة المشتركة ، فتمكين على سبيل المثال لم يتم عقد أي اجتماع لأن لديهم إعادة هيكلة وسيتم تغيير أسماء أعضاءها فيما بعد كما أفادونا ، وبالتالي لم تعقد هذه اللجنة أي اجتماعات وبالمثل اللجنة المشتركة مع هيئة تنظيم سوق العمل لم تُعقد لعدم تجاوب جانب الهيئة ، ولكن ثق تماماً بأننا نبادر ونخاطب الجهة الثانية لعقد الإجتماعات إلا أن الجهة الأخرى لا تتجاوب مع الغرفة .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : يوجد لدى هذه الهيئات الحكومية مجالس الإدارة تضم أعضاء من مجلس إدارة الغرفة يمثلون الغرفة في مجالس إدارة هذه الجهات ، وهم من يجب عرض الموضوع عليهم ومحاسبتهم عند التقصير ، فكيف أن اللجنة المشتركة مع تمكين وهيئة تنظيم سوق العمل لا تعقد أية اجتماعات طوال عام 2014 يجب إبلاغ أعضاء مجلس إدارة الغرفة الموجودين في مجالس إدارات هذه الهيئات ، والحال كذلك اللجنة المشتركة مع مجلس التنمية الإقتصادية ، فالغرفة جهة رسمية اقتصادية وصرح اقتصادي معروف ، ومجلس التنمية الإقتصادية به أعضاء في مجلس إدارة الغرفة فكيف لا يعقد أي اجتماعات ، فلا يعقل بأن لجان اقتصادية بحته لا تعقد أي اجتماع لنقل وجه نظر الغرفة الأمور الإقتصادية .

رئيس الغرفة : الموضوع قيد الدراسة خلال الأسبوعين القادمين ، وسيتم دراسة كافة اللجان ومجالس الأعمال المشتركة وأن شاء الله سنتخذ القرارات الصحيحة .

عضو الغرفة السيد عبدالواحد قراطة : بالنسبة للتقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة في عام 2014 ، فإني أود أن أشكر مجلس الإدارة على سعيه لحل كافة المشاكل التي تواجه قطاع النقل والمواصلات ومن أهمها مشكلة تكدس الشاحنات على جسر الملك فهد في عام 2014 ، وتوصيل صوت الشارع التجاري إلى القيادة السياسية في المملكة مما ساهم في حل هذه المشكلة ، وبالتالي يستحق مجلس الإدارة كل الشكر والتقدير على هذه الجهود ، وأنا أحسد سعادة الرئيس على سعة صدره ، وأردت أن أوصل رسالة إلى أعضاء الجمعية العمومية بأن هذا المجلس يمثل جميع التجار وعلى الجميع احترامه لكي يحترمنا الجميع في الخارج ، فإذا أردنا اليوم أن نوصل صوتنا إلى الحكومة الرشيدة لحل مشاكلنا كتجار فيجب على الجميع أن يحترم هذا المجلس ، فإذا كان الرئيس لديه سعد صدر لمواجهة أي شخص يرفع صوته أو يتهمه بالتزوير فلا يعني ذلك أن لا يتم احترامه ، فاليوم مجلس الإدارة يمثلنا ويمثل كل من فاز أو خسر في الإنتخابات الماضية ، فمن يريد أن يعمل للإصلاح ولمصلحة الوطن والغرفة والتجار فيجب أن يضع يده في يد المجلس ، فلا يوجد أسهل من أن تصبح مشهور وأن تقوم الصحافة بتصويرك ، ولكن تكمن الصعوبة في أن تصبح مشهور بعملك وإخلاصك لهذا العمل ، ولكن أن يقوم البعض بإلقاء الخطب وتوجيه الإتهامات وطرح السلبيات ثم تقوم الصحافة بالكتابة عنه فهذا مرفوض ولا يخدم الغرفة ، فنحن كممثلين للقطاع الخاص يجب أن نحترم مجلس الإدارة لأنه هو من يمثلنا ، ومن يريد أن يخدم الغرفة فعليه ترشيح نفسه في الإنتخابات القادمة والتجار هو من يرشحونه .

تصفيق حار من أعضاء الجمعية العمومية الحاضرين .

رئيس الغرفة : مشكور وبيض اللـه وجهك .... نحن في خدمتكم ونتعلم منك ... وأشكرك على كلمات التقدير التي ذكرتها .

عضو الغرفة فيصل العبار : بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة الذين قمنا بترشيحهم ، هل هؤلاء هم فقط من حضر الإجتماع ، فالمفروض حضور جميع أعضاء مجلس الإدارة لهذا الإجتماع ، ثانياً بالنسبة لما ذكره الأستاذ سميح بن رجب حول دعم المؤسسات الصغيرة ، فإن الكل متعثر اليوم ، فعندما يقوم التاجر بطلب مساعدة من أي جهة حكومية يواجه الكثير من التعقيدات مثل طلب بطاقة الهوية وبطاقات الهوية لأفراد العائلة وفاتورة الكهرباء ، ولما يتم استقطاع الرسوم من التجار يتم ذلك مباشرة دون سؤال . والحال كذلك بالنسبة لدعم اللحوم ، فلماذا يتم التسجيل للحصول على هذا الدعم ؟ ، فيجب منح هذا الدعم لجميع المواطنين دون الحاجة للتسجيل . وثالثاً ففي عام 2014 قمت بمقابلة صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء أطال اللـه عمره ووجه سموه بتسهيل طلباتي ، ولكن للأسف الشديد لم يتم ذلك ولم أحصل من المساعدة من أحد حتى من جماعتي ، والوحيد الذي قدم لي المساعدة هو عضو مجلس الإدارة خالد الزياني (أبو نواف) ، فهو يقدم المساعدة للجميع ... للزواج أو للدراسة أو للعلاج ، فهل يعقل أن لا أجد أي مساعدة من أعضاء مجلس الإدارة الذين رشحتهم لساعات طويلة أو حتى على الأقل رد السلام علي .

رئيس الغرفة : سبق وأن أبلغتك يا أخ فيصل قبل بداية الإجتماع بأنني سوف أقوم بعد هذا الإجتماع ببحث إمكانية تقديم المساعدة لك حول طلباتك ... وأنا أود أيضاً أن أتوجه بالشكر للأخ خالد الزياني نيابة عنك .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : لدي مداخلة بسيطة للأخ عبدالواحد قراطة فهو أخونا الصغير ونكن له كل الإحترام ، أولاً لا يستطيع أحد أن يتجرأ ويخطأ في حق أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي ، وأنا متأكد شخصياً من أن الكثير من أعضاء الجمعية العمومية يكنون كل الإحترام والتقدير لشخصك الكريم ، فأنت أخونا الكبير ولك كل الإحترام والتقدير مع أعضاء مجلس الإدارة من أعضاء الجمعية العمومية ، فطرح الرأي والمناقشات لا يمس بمكانتك ، فأنت كبيرنا وأخونا الذي نحبك ونحترمك ، ولا يسئ لأي عضو بأننا نتناقش يا أخ عبدالواحد ، ولا أحد منا قد أخطأ في حق الرئيس أو أعضاء مجلس الإدارة .. فثق في هذا الأمر .

رئيس الغرفة : شكراً وبيض اللـه وجهك .

عضو الغرفة فيصل العبار : نسيت أن أتوجه بالشكر للسيد محمد العامر مدير الشئون القانونية ، والسيدة أحلام جناحي عضو مجلس الإدارة والموظفة سعاد فرج على جهودهم في مساعدة التجار .

عضو الغرفة السيد محمد حسن العرادي : شكراً السيد الرئيس وأعتقد أنها بداية موفقة لمجلسكم وبصدر واسع ورحب وطول بال ، وفي البداية أود أن أؤكد بأنه كان من المفترض في بداية الإجتماع أن ينم التصديق على محضر الجمعية العمومية السابق وأن يقال بأنه قد تم التصديق طالما لم يبد أعضاء الجمعية العمومية الإعتراض عليه . وأردت أن أؤكد على النقاط التي أثارها السيد سميح بن رجب فيما يتعلق بعمل اللجان هو والأخ كاظم السعيد بإستثناء موضوع لجنة الشأن العام ، فأعتقد بأن البحرين اليوم تمر بظروف صعبة جداً على الصعيدين السياسي والإقتصادي ، وربما تكون لجنة الشأن العام من أهم اللجان التي تعزز دور الغرفة في المجتمع ، وعلى أقل تقدير المساهمة بالمرئيات التي

تساعد على خروج البلد من الأزمة وخاصة مع انخفاض أسعار النفط ، وبالتالي نحن محتاجين أن نعزز العلاقة مع المجتمع بشكل عام ومحتاجين أن نتواصل معه بشكل أكثر . وفي تقديري بأن هناك نقطة يجب الإلتفات إليها وهي ما يخص بموضوع الجمعية العمومية ، فعدد أعضاء الجمعية العمومية الحاضرين قليل جداً مقارنة مع عدد أعضاء الجمعية العمومية التي يوجب القانون رقم (48) لسنة 2012 بأن يكون جميع التجار أعضاء في الغرفة ، ولذلك أدعو إلى مراجعة هذا البند وتحديد المواد التي توجب إلزامية العضوية في غرفة تجارة وصناعة البحرين ، وأعتقد بأنه بالإضافة إلى المادة التي أشار إليها الأخ سميح بن رجب في القانون وهي المادة (25) ، فإننا بحاجة أن نراجع بعض المواد الأخرى التي تلزم العضوية لكل من يحمل سجل تجاري ، فهناك عدد من السجلات التجارية اليوم لمؤسسات صغيرة مثل الخباز والكواي لا تحتاج أن تكون عضواً بالغرفة ، لذلك أقترح بأن تُشكل لجنة من الجمعية العمومية لمناقشة تعديلات على المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 ، فالقانون قد مر على تطبيقه عامين كاملين وأثبت بأنه غير قادر على أن يقنع التجار بالإنتساب إلى الغرفة ، ولذلك نشهد حضور فاتر جداً للجمعية العمومية .

أعتقد أيضاً أن هذا يؤدي إلى أننا نحتاج أن نناقش مدى قوة الجمعية العمومية وقوة مجلس الإدارة ، فأحد أعضاء الجمعية العمومية قد أشار إلى غياب بعض أعضاء مجلس الإدارة عن هذا الإجتماع ربما لإنشغالهم ، إلا أن تواجدهم على الساحة أعتقد أنه أيضاً ضعيف ، فاللجان كما أشار الأخ سميح أداءها ضعيف جداً ، لذا أقترح مرة أخرى - وأن أردتم أن يكون مكتوباً - بتشكيل لجنة من أعضاء الجمعية العمومية لإعادة النظر في بعض مواد المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 .

رئيس الغرفة : يرجى تقديم هذا المقترح مكتوباً ... مع العلم بأن العزوف في حضور اجتماعات الجمعية العمومية ليس بشيئ جديد ، فمنذ ثلاثين أو أربعين سنة ونحن نسمع عن عزوف الأعضاء وعدم وجود الوقت الكافي لحضور اجتماعات الجمعية العمومية ، ولكننا نشجع الجميع على الحضور وأن يأتوا إلينا ويقدموا اقتراحاتهم فبابنا مفتوح ، فنحن نريد أن نطور ونبني الغرفة وأن نكون على قدر المسئولية التي اخترتمونا لأجلها .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : تكملة على الكلام الذي ذكره الأخ محمد حسن العرادي ، فإني أولاً أود أن أؤكد على أن اجتماعات الجمعية العمومية يجب أن تعقد كما كانت في السابق في يوم السبت ، ويرجى الأخذ بهذا الطلب . وثانياً فقد كان هناك توصية في الدورة (27) السابقة لمجلس الإدارة بإلزام رؤساء اللجان جميعاً بالحضور لإجتماعات الجمعية العمومية والرد على استفسارات وأسئلة الأعضاء ، إلا أنه لم يتم تطبيق ذلك ، فتواجد رؤساء اللجان الدائمة أو المشتركة سوف يساهم في مشاركتهم في اجتماعات الجمعية العمومية وإعطاء صورة أوضح أمام الشارع التجاري بوجود مشاركين ، فإجتماعات اللجان الدائمة أصبحت مقابل بدل حضور مالي ، ومن الواجب عليهم أن يحضروا اجتماعات الجمعية العمومية للغرفة .

رئيس الغرفة : الأخ سميح .. لقد أصبح لدينا الكثير من اللقاءات التشاورية التي تقوم بها اللجان الدائمة ويحضرها أعداد كبيرة من الأعضاء ، وأتمنى مشاركة الجميع في هذه اللقاءات التشاورية الناجحة ، وهناك أيضاً بعض اللجان غير الفاعلة وسيتم تقييمها في نهاية هذا العام والنظر في جميع اللجان التي لم تجتمع لفترات طويلة .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : هناك توصية سابقة من الجمعية العمومية وكانت موجودة في

الدورة (27) تلزم رؤساء اللجان القطاعية بحضور اجتماعات الجمعية العمومية ، فكما ذكر الأخ كاظم السعيد ... يجب ألا تكتفي اللجان بكتابة تقرير عن اجتماعاتها ، فيجب حضور رؤساء اللجان القطاعية للرد على استفسارات الأعضاء .

عضو الغرفة السيد كاظم السعيد : أتفق تماماً مع ما ذكره الأخ سميح بن رجب بالنسبة لحضور رؤساء اللجان الدائمة ، فيجب أن يكونوا حاضرين لإجتماعات الجمعية العمومية ... فأين رؤساء اللجان اليوم ؟ ، فيجب محاسبتهم وإلزامهم بحضور اجتماعات الجمعية العمومية ، والحال كذلك بالنسبة لأعضاء مجالس الأعمال المشتركة .

عضو الغرفة السيد عبدالواحد قراطة : الأخ سميح بن رجب طرح نقطة حول اللجنة المشتركة مع شئون الجمارك ، وطلب دمجها مع كل من اللجنة المشتركة مع الإدارة العامة للمرور واللجنة المشتركة مع الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة ، وأنا أختلف معه فاللجنة المشتركة مع شئون الجمارك لها جهود كبيرة وتركيز كبير مع كل من شئون الجمارك وشئون الموانئ لحل مشاكل القطاع التجاري والإستفادة من هذه الجهود ، وعند دمجها مع اللجنتين المشتركتين المذكورتين فسوف يقل عطاءها وتقل إنتاجيتها ، فنحن نقوم بالتنسيق مع هاتين اللجنتين ونرفع توصياتنا إليهما لمناقشتها مع الجهات الحكومية ، فعمل كل واحدة من هذه اللجان المشتركة مختلف عن الأخرى .

رئيس الغرفة : تقدم الأخ محمد حسن العرادي بمقترح مكتوب حول تشكيل لجنة لدراسة مواد قانون الغرفة ، وهذا المقترح خارج جدول الأعمال وسيتم متابعته ودراسته ، وأنا أشكره عليه .

عضو الغرفة السيد نادر علاوي : هل من الممكن قراءة هذا المقترح المكتوب ؟

رئيس الغرفة : ذكر في الطلب المكتوب المُقدم من عضو الغرفة السيد محمد العرادي بأنه يقترح تشكيل لجنة لدراسة إدخال بعض التعديلات على المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين والمتعلقة بإلزامية العضوية لكل من يمتلك سجلاً تجارياً .

رئيس الغرفة : هل توجد استفسارات أخرى ؟ ..... إذن يتم إقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة .

القرار : إقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة لعام 2014 .

ثالثاً : مناقشة وإقرار الوضع المالي وتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2014 :

رئيس الغرفة : ننتقل إلى البند الثالث وهو مناقشة وإقرار الوضع المالي وتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2014 ... فليتفضل ممثل شركة جواد حبيب بي دي .

تلا السيد حبيب جواد حبيب ممثل شركة "بي دي أو" تقرير المدقق التالي :

تقرير مدقق الحسابات إلى السادة الأعضاء في غرفة تجارة وصناعة البحرين .

تقرير حول البيانات المالية : لقد قمنا بفحص البيانات المالية المرفقة لغرفة تجارة وصناعة البحرين

والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2014 ، وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر ، وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء ، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية ، متمثلة في ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة وإيضاحات أخرى .

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية : إن إعداد البيانات المالية للغرفة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تكون من مسئولية مجلس إدارة الغرفة . وتتضمن هذه المسئولية الإحتفاظ بنظم للرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية سواءً الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ .

مسئولية مراقب الحسابات : تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بتنفيذها. لقد تمت أعمال فحصنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة ، وأن نقوم بتخطيط وإنجاز أعمال التدقيق للحصول على درجة مقبولة من القناعة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية . وتتطلب أعمال التدقيق القيام بإجراءات تدقيق معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية ، وتعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا المهنية بما في ذلك تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ . وحين القيام بتقييم مثل تلك المخاطر يكون على عاتقنا الأخذ بعين الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المناسبة لتمكين الغرفة من إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة لأجل تصميم إجراءات التدقيق الملائمة في مثل تلك الظروف ، وليس بغرض إبداء الرأي المهني حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية للغرفة . كما تتضمن أعمال التدقيق القيام بتقييم للسياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة ، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية . باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها توفر لنا أساساً مقبولاً لتمكيننا من إبداء رأينا .

الرأي : برأينا ، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ، من كافة النواحي المادية ، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2014 ، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

رئيس الغرفة : شكراً لممثل مدقق الحسابات الخارجي . هل يوجد لدى الأعضاء أية ملاحظات ؟

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : سؤال لمدقق الحسابات الخارجي ... هل مدقق الحسابات الخارجي يتكلم في تقريره عن الوضع المالي للغرفة اليوم 20 ديسمبر 2015 وأن الشركة راجعت ما تم في الغرفة حتى اليوم ، أم يتكلم عن ما جرى في عام 2014 ؟

رئيس الغرفة : عن المركز المالي للغرفة لعام 2014 .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : فكيف يعرض علينا تقريره اليوم عن عام 2014 ، وهو ما زال على رأس الحسابات ويدققها بالغرفة حتى اليوم ، فقانونياً هو مسئول عن أي شي حدث في الفترة الماضية .

رئيس الغرفة : أن التقرير عن الوضع المالي ومدقق الحسابات الخارجي لعام 2015 سوف يُعرض

على اجتماع الجمعية العمومية القادم في بداية عام 2015 .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : سؤالي هو عندما قامت الجمعية العمومية بتعيينهم كمدقق حسابات خارجي في شهر أبريل 2015 .

رئيس الغرفة : هذا القرار قد تم إلغاؤه ، وسيتم مناقشة إعادة التعيين لعام 2015 في البند الرابع من جدول أعمال هذا الإجتماع .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : سؤالي هو أننا في عام 2015 وتم تعيين شركة " بي دي أو " في اجتماع الجمعية العمومية الماضي في شهر أبريل 2015 والتي ألغيت وأصبحت اليوم ، فطوال هذه الفترة ... هل هي فترة قانونية لوجودهم ؟

رئيس الغرفة : هل تريدون سماع رأي قانوني من وزارة الصناعة والتجارة ، فهي الجهة الرقابية على أعمال الغرفة .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : لو سمحت لي يا سيدي الرئيس ، نحن متفقين والأخ علي مكي يعرف وجهة نظرنا ، فممثل وزارة الصناعة والتجارة لا يحق له إبداء رأي وهو يرفع تقريره إلى سعادة الوزير فقط ، أنتم مجلس الإدارة ومن تجاوبون على هذا الإستفسار ، كما أن تفسير وزارة الصناعة والتجارة لن نقبل فيه أصلاً والقانون واضح .

رئيس الغرفة : أن الجمعية العمومية هي من تختار وتقرر ، والجمعية العمومية منعقدة الآن وستتخذ القرار في تعيين مدقق الحسابات الخارجي لعام 2015 .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : سؤال محدد ... من أبريل 2015 وحتى اليوم 20 ديسمبر 2015 ، ما هي صفة مدقق الحسابات الخارجي ؟ ، وأريد جواب واضح لسؤالي .

مدير الإدارة القانونية والتحكيم بالغرفة السيد محمد العامر : أن البند الموجود على جدول الأعمال هو مناقشة وإقرار الوضع المالي وتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2014 ، ونقاشنا الآن عن المركز المالي للغرفة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2014 ، وذلك على أساس أن جميع القرارات التي صدرت عن اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في شهر أبريل 2015 كلها ألغيت وجاري إعادة تصحيحها ، وعليه فيعتبر مدقق الحسابات الخارجي لم يباشر أية مهمة خلال عام 2015 على أساس أنه لم يُعين من قبل الجمعية العمومية ، وعند إعادة تعيينه سوف يباشر أعمال التدقيق لعام 2015 ويعرض تقريره عن أعمال هذه السنة على اجتماع الجمعية العمومية العادية القادم المقرر عقده في الربع الأول من عام 2016 ، أما في هذا الإجتماع فإننا نناقش فقط الوضع المالي وتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2014 فقط .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : كيف نناقش تقريره منذ شهر أبريل 2015 وحتى اليوم 20 ديسمبر 2015 ، وعلى أي أساس ؟ ، وما هي صفة وجودة في هذا الإجتماع ؟

مدير الإدارة القانونية والتحكيم بالغرفة السيد محمد العامر : وجوده على أساس أنه باشر أعمال مدقق الحسابات الخارجي منذ بداية عام 2014 وحتى 31 ديسمبر 2014 ، ولم يمارس أية أعمال في عام

2015 بعد إلغاء قرار الجمعية العمومية التي عقدت في شهر أبريل 2015 وإعتباره كأن لم يكن .

عضو الغرفة السيد فؤاد أبل : هل لم يمارس مدقق الحسابات الخارجي أية أعمال طوال عام 2015 ؟

مدير الإدارة القانونية والتحكيم بالغرفة السيد محمد العامر : عندما أعيد اجتماع الجمعية العمومية الماضي لعدم اكتمال النصاب ألغيت كافة القرارات الصادرة عنه وأعتبر كأن لم تكن ، وتستطيع الجمعية العمومية الحالية أن تعيد تعيين مدقق الحسابات الخارجي أو أي مدقق حسابات تختاره وتم تجميد كافة هذه القرارات .

عضو الغرفة السيد نادر علاوي : أن القانون ينص على أنه يجب تعيين مدقق حسابات خارجي بعد نهاية كل سنة مالية بحد أقصى مدة أسبوع ، والغرفة بعد سبعة شهور دون مدقق حسابات خارجي وهذا مخالف للقانون .

عضو الغرفة السيد محمد العرادي : أعتقد أن كلام السيد محمد العامر واضح جداً ، فنحن نناقش الوضع المالي وتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2014 كما هو وارد في جدول الأعمال ، أما فيما يخص موضوع تعيين مدقق الحسابات الخارجي لعام 2015 والذي كان من المفترض أن يتم في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في شهر أبريل 2015 فإنه لم يتم لأن الإجتماع لم يكتمل النصاب فيه وبالتالي لم يُعاد نقاش هذا الموضوع حتى تاريخه ، وأضف إلى ذلك فإنه لا يعقل أن تبقى أعمال الغرفة معلقة لأن اجتماع الجمعية العمومية لم يكتمل ، وبالتالي يحق لمجلس الإدارة أن يتخذ قرارات بتمديد عمل مدقق الحسابات الخارجي طوال هذه الفترة ، فلا يوجد أي مشكلة حول هذا الموضوع ، فوجود مدقق الحسابات الخارجي الآن لمناقشة تقريره المالي للسنة المالية 2014 .

مدير الإدارة القانونية والتحكيم بالغرفة السيد محمد العامر : للتوضيح فإن المادة (93) من اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة تنص على أن يكون للغرفة مدقق حسابات خارجي أو أكثر يتم تعيينهم سنوياً من قبل الجمعية العمومية العادية بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة لمدة أقصاها ثلاث سنوات ، وبالتالي لا يجوز لمجلس الإدارة بتاتاً أن يُعين مدقق حسابات خارجي ، ولم تنص المادة على أي فترة زمنية للتعيين كما تفضل السيد نادر علاوي .

رئيس الغرفة : هل يوجد لدى الأعضاء أية ملاحظات إضافية على التقرير المالي ؟

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : أريد أن أستوضح عن ما هو الإحتياطي الرأسمالي ، وإحتياطي صندوق التوسعة والبناء البالغين أربع مليون ونصف دينار ، وستمائة وإثنان ألف دينار ... إذا ممكن الأمين المالي يوضح لنا ذلك .

مدقق الحسابات الخارجي السيد حبيب جواد حبيب : بالنسبة للإحتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء فيتمثل في حساب احتياطي صندوق التوسعة والبناء في المبالغ المستلمة المحتفظ بها من أجل أعمال مشاريع التوسعة والبناء لدى الغرفة كما في 31 ديسمبر 2014 ، وبلغ احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء أربعة ملايين نصف دينار بحريني .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : أريد تفسير أوضح لهذه الفقرة ، فلقد قرأتها جيداً ... وأريد أن

أعرف ما الهدف من هذا الصندوق ، لذلك فإن سؤالي موجه للأمين المالي ، لأن هذا المبلغ مُرحل من عام 2013 إلى عام 2014 ، فإذا كانت الغرفة غير محتاجة لهذا المبلغ فالأفضل تحويله إلى مواد أخرى .

الأمين المالي السيد عيسى عبدالرحيم : بالنسبة لهذه النقطة فإن هناك لجنة للإستثمار بالغرفة برئاسة سعادة الرئيس لديها مشروع إعادة بناء مبنى الغرفة القديم بعد أن يتم إزالته ، فهذا الإحتياطي مخصص لأعمال البناء .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : الرد واضح .... لدي استفسار آخر للتوضيح ، موضوع تقييم مبنى الغرفة القديم والجديد ، فهل يتم التقييم من خلال جهات معتمدة ، ولماذا لا يتم ذكر أسمهم في التقرير المالي ؟

الرئيس التنفيذي للغرفة المهندس نبيل آل محمود : عادة في مثل هذه الأمور يتم استدراج ثلاثة عروض ، ويتم اختيار أنسبها لرفعه إلى مجلس الإدارة لإقرارها وتعيين الشركة .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : هل هناك مجال في المرات القادمة أن يتم تسجيل أسم الجهة المعتمدة في التقرير .

الرئيس التنفيذي للغرفة المهندس نبيل آل محمود : سيتم مراعاة ذلك بإذن الله في المرات القادمة .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : بالنسبة للودائع الثابتة قصيرة الأجل .. فقد قلت من ثمانية مليون دينار إلى ستة مليون دينار ، فهل تم استخدام جزء من هذه الودائع في أنشطة الغرفة أو في صيانة مباني الغرفة ؟

الأمين المالي السيد عيسى عبدالرحيم : تم أخذ جزء من هذه الودائع ووضعه في محفظة استثمارية في السندات الحكومية .

عضو الغرفة السيد سميح بن رجب : أمر ممتاز .

عضو الغرفة السيد كاظم السعيد : بالنسبة للدعم الحكومي للغرفة ، حسب علمي فإن الغرفة تستلم مليون دينار من الحكومة سنوياً ، فهل الغرفة بحاجة إلى هذا المبلغ ، فاليوم الحكومة تستلف مبالغ والدّين العام وصل إلى 10 مليار دينار ، والغرفة حتى الآن تستلم مبالغ من الحكومة ، ألم يحن الوقت لنقول للحكومة شكراً جزيلاً نحن لدينا اكتفاء ، فأعتقد بأنه في هذه الفترة بالذات فإن الحكومة تقوم بمراجعة سياستها للتقشف وقد جاء الوقت لكي نقول للحكومة شكراً جزيلاً وما قصرتوا طوال هذه السنين .

الأمين المالي السيد عيسى عبدالرحيم : هناك مثل بحريني يقول " أنا غنية وأحب الهدية " .

رئيس الغرفة : اليوم هناك الكثير من المُشاركات والفعاليات يقوم بها مجلس التنمية الإقتصادية ويطلبون من الغرفة المشاركة فيها ، فمسئوليات الغرفة في ازدياد عن السابق ، فالغرفة تدعم العديد من المشاريع والمؤتمرات والفعاليات .

عضو الغرفة السيد نادر علاوي : نحن نريد دعم الشارع التجاري وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عصب التجار في البلاد ، فيرجى دعم هذه المؤسسات .

رئيس الغرفة : مجلس الإدارة قد وافق مؤخراً على دعم مشروع تطوير سوق المنامة القديم بمبلغ مائة ألف دينار ، وهذا المشروع كبير بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة .

عضو الغرفة السيد نادر علاوي : يجب أن توجد إستراتيجية واضحة لتطوير سوق المنامة القديم .

رئيس الغرفة : كل هذه المشاريع لفائدة التجار وسيتم متابعة بعض الأمور وستعرض على الجمعية العمومية في تقرير عام 2016 .

رئيس الغرفة : لا توجد ملاحظات أخرى .... إذن يتم التصديق على تقرير مدقق الحسابات الخارجي .

القرار : التصديق على تقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2014

رابعاً : تعيين مدقق الحسابات الخارجي :

رئيس الغرفة : أن مجلس الإدارة قد أوصى في اجتماعه السابع المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015 بتعيين شركة " بي دي أو " للتدقيق كمدقق حسابات خارجي للغرفة لمدة سنة واحدة فقط من بين العروض التي تلقتها الغرفة لعملية التدقيق الخارجي ، على أن ترفع هذه التوصية إلى الجمعية العمومية العادية لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن . فهل يوجد أي تحفظ لدى الأعضاء ؟

عضو الغرفة السيد سامي زينل : هل يوجد لدى الغرفة موظف للتدقيق الداخلي أو يوجد شركة استشارية تقوم بأعمال التدقيق الداخلي ؟

الرئيس التنفيذي للغرفة المهندس نبيل آل محمود : توجد شركة استشارية (outsourced) للتدقيق الداخلي .

عضو الغرفة السيد محمد حسن العرادي : هناك ملاحظة ربما سقطت سهواً ، ففي كل اجتماع للجمعية العمومية العادية يوجد بند ما يستجد من أعمال ، واليوم جدول أعمال الإجتماع خلا من هذا البند ، فهل هناك سبب لذلك ؟

مدير الإدارة القانونية والتحكيم بالغرفة السيد محمد العامر : في المادة (18) من اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة ، وفي الفقرة الثانية من هذه المادة تحديداً تنص على أنه يجوز للجمعية العمومية مناقشة موضوعات غير مدرجة على جدول الأعمال تحت بند ما يستجد من أعمال ، بناءً على طلب كتابي مسبب إلى الرئيس من خمسين عضواً على الأقل قبل موعد انعقاد الاجتماع بمدة لا تقل عن يومي عمل ، وبما أن هذه الفترة قد مضت دون تلقي رئيس الغرفة لأي طلب بالشروط المحددة في هذه المادة فإنه لا يوجد بند لما يستجد من أعمال .

عضو الغرفة السيد محمد حسن العرادي : عفواً مع احترامي للأخ محمد ، فكلمة يجوز لا تعني بأنه إذا لم يتقدم أحد يُلغى هذا البند ، فالجمعية العمومية هي سيدة نفسها وجدول الأعمال يجب أن يضم هذا البند ، وتناقش الجمعية العمومية حسب المادة (18) المواضيع المحددة التي يقترح الأعضاء إدراجها على جدول الأعمال وتُرسلها إلى الإدارة لإدراجها ، ولكن هذا لا يمنع من وجود هذا البند في جدول الأعمال ، لأن كلمة يجوز لا تنفي الحق .

رئيس الغرفة : نسمع رأي مندوب وزارة الصناعة والتجارة .

عضو الغرفة السيد نادر علاوي : الوزارة مراقب ولا تفسر القانون ، فمندوب الوزارة يكتب تقرير ويرفعه إلى الوزير ، وليس له حق في طرح الرأي .

عضو الغرفة السيد محمد حسن العرادي : رأي الوزارة استشاري ، فإذا أذن له رئيس الإجتماع فيستطيع طرح رأيه .

رئيس الغرفة يطلب من مندوب وزارة الصناعة والتجارة السيد علي مكي بأن يطرح رأيه القانوني حول تفسير الفقرة الثانية من المادة (18) من اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة .

مندوب وزارة الصناعة والتجارة السيد علي مكي : الرأي الذي قرأه المستشار القانوني للغرفة هو الصحيح ، فإذا ارتأى الأعضاء إضافة بند إضافي على جدول الأعمال تحت بند ما يستجد من أعمال فيجب تقديم طلب كتابي إلى رئيس الغرفة من خمسين عضواً على الأقل قبل موعد انعقاد الاجتماع بمدة لا تقل عن يومي عمل ، أما في الظروف الإعتيادية فإن هذا هو جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية .

عضو الغرفة السيد محمد حسن العرادي : أنا أتفهم رأي مندوب الوزارة ، ولكن نص المادة (18) لم يمنع بل أجاز لهم أن يتقدموا بإدراج مواضيع على جدول الأعمال ، وكل الجمعيات العمومية في العالم يوجد بها بند ما يستجد من أعمال ، فإذا أقترح إضافة مواضيع وقررت الجمعية العمومية بإضافة هذا البند فإنه يُضاف إلى جدول الأعمال .

مدير الإدارة القانونية والتحكيم بالغرفة السيد محمد العامر : نص المادة (18) من اللائحة التنفيذية واضح ، فهي أعطت الجوازية بشروط نصت عليها صراحة وهي أولاً تقديم طلب كتابي مسبب إلى رئيس الغرفة ، وثانياً أن يُقدم هذا الطلب من خمسين عضواً على الأقل ، والشرط الثالث أن يتم تقديم هذا الطلب قبل موعد انعقاد الاجتماع بمدة لا تقل عن يومي عمل ، فأي بند يناقش خارج جدول الأعمال ويصدر فيه قرار سيتم إلغاءه من قبل الوزارة لمخالفته لنص القانون ولائحته التنفيذية ، فهذا البند كان يدرج في جدول أعمال اجتماعات الجمعية العمومية العادية بلا شروط قبل صدور القانون .

عضو الغرفة السيد محمد الكوهجي : نرجو من الجميع مناقشة المواضيع بصورة حضارية وحسب النظام - وبعد الإستئذان من رئيس الغرفة - بعيداً عن الصراخ لكي يأخذ الناس صورة واضحة عن التجار الذين يتمتعون بإحترام ونظام في مناقشاتهم .

رئيس الغرفة : هل يتم الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتعيين شركة " بي دي أو " للتدقيق كمدقق حسابات خارجي للغرفة لعام 2015 .

الحضور : موافقون .

القرار : الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتعيين شركة بي دي أو للتدقيق كمدقق حسابات خارجي للغرفة لعام 2015 .

رئيس الغرفة : في ختام هذا الإجتماع لا يسعني إلا أن أشكركم على حضوركم ومشاركتكم ، وأن كل ما تم طرحه من آراء وتوصيات سيتم مناقشتها في اجتماعات مجلس الإدارة القادمة لإتخاذ حيالها القرارات المناسبة بما يتوافق مع اللوائح والأنظمة ... نشكركم على الحضور وسامحونا إذا قصرنا ، وبابنا مفتوح لأية اقتراحات .

رئيس الغرفة : ننتقل الآن إلى اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المخصص لمناقشة موضوع " نسبة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة مقابل أداء خدمة استحصال المبالغ المستحقة عن تسجيل العضوية وتجديد الاشتراك السنوي للعضوية في الغرفة " ، وهذه الدعوة الثانية للجمعية العمومية غير العادية ، ووفقاً للمادة (21) من قانون الغرفة فإنه يكون النصاب لهذا الإجتماع صحيحاً بحضور ثلاثمائة عضو أو 15% من عدد الأعضاء المسجلين في الغرفة والمسددين لاشتراكاتهم السنوية أيهما أقل ، وحيث بلغ عدد الأعضاء الحاضرين لهذا الإجتماع (111) عضواً من مجموع (5533) عضواً مسدداً لإشتراكاته السنوية بالغرفة ، وبنسبة بلغت (2.9%) من إجمالي عدد الأعضاء المُسددين لإشتراكاتهم السنوية بالغرفة .

وعليه فإنه لم يكتمل النصاب القانوني المطلوب لعقد هذا الإجتماع للمرة الثانية ، وسيقوم مجلس الإدارة بإخطار وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بذلك .

والسلام عليكم ورحمة اللـه وبركاته ،،،

وقد انتهى الإجتماع في حوالي الساعة 1.20 ظهراً ،،،

غرفة تجارة وصناعة البحرين
Bahrain Chamber of Commerce And Industry

تقرير مختصر لإجتماع الجمعية العمومية العادية

الاحد الموافق 20 ديسمبر 2015

الوقت 10:14:11

عدد العضويات التي يحق لها التصويت	عدد اصوات العضويات التي يحق لها التصويت	مجموع عدد الاشخاص الحاضرين	عدد السجلات الحاضرين	مجموع أصوات الاعضاء الحاضرين	نسبة الاعضاء عدد الاصوات
5,533	16,087	31	111	467	% 2.9

عدد العضويات النشطة (الفرع الرئيسي)	:	10,639
عدد أصوات العضويات النشطة (الفرع الرئيسي)	:	29,192

إداره تقنية المعلومات / إداره خدمات الاعضاء

غرفة تجارة وصناعة البحرين
Bahrian Chamber Of Commerce And Industry

الجمعية العمومية

الاحد الموافق 20 ديسمبر 2015

الوقت 10:14:11

التاريخ : 20/12/2015
الصفحة : 1
اسم الموظف : hussain

	الرقم	الاسم	الرقم الشخصي	عدد الاصوات
1.	046-17	ابراهيم عبدالعزيز محمد ابراهيم	550128093	3
2.	119-5	احمد عبدالله احمد بن هندي	660802147	40
3.	046-10	اسامه عبدالحميد عبدالله الخاجه	680402357	7
4.	046-1	اكبر غلوم عبدالله الجعفري	530075857	2
5.	119-1	السيد فيصل محمد عيسى العبار	550107398	2
6.	046-20	جواد يوسف عبدالوهاب الحواج	490900070	49
7.	046-12	خالد راشد الشيخ عبدالرحمن الزياني	440108900	75
8.	046-14	خالد راشد عبدالرحمن الزياني		6
9.	046-3	خالد عبدالرحمن خليل المؤيد	460501208	33
10.	046-11	خالد علي راشد الامين	670703320	27
11.	046-19	درويش فاضل درويش سليمان	450104354	2
12.	046-21	رياض احمد محسن	840704593	2
13.	046-5	سامي محمد شريف زينل	650112059	26
14.	046-2	سميح ابراهيم عبدالرسول بن رجب	590139266	2
15.	119-6	عادل احمد احمد ال صفر	540703320	13
16.	046-15	عباس عبدالله حسين دهدار	450110621	14
17.	046-18	عبدالواحد عبدالعزيز عبدالواحد قراطة	890802300	2
18.	119-10	عبدالحكيم ابراهيم محمد الجعفر الشمري	650104544	12
19.	119-8	عبدالحميد عبدالجبار محمود الكوهجي	490102328	7
20.	046-13	عبدالرحمن ماجد بن خالد راشد الزياني	860704173	23
21.	046-16	عثمان محمد شريف الريس	530000350	6
22.	119-4	عماد عبدالرحمن خليل المؤيد	540901725	7
23.	119-2	عيسى محمد عبدالرحيم محمد الرفاعي	591150000	26
24.	046-7	فؤاد حسن علي ابل	590112163	2
25.	046-8	كاظم عيسى احمد السعيد	570014492	2
26.	046-6	محمد حسن راشد علي محمد العرادي	580112292	2
27.	046-4	محمد عادل عبدالله فخرو	780901835	24
28.	119-7	محمد عبدالجبار محمود الكوهجي	610059548	23

Report : axp_rept_61

غرفة تجارة وصناعة البحرين
Bahrian Chamber Of Commerce And Industry

الجمعية العمومية

الاحد الموافق 20 ديسمبر 2015

الوقت 10:14:11

التاريخ : 20/12/2015
الصفحة : 2
اسم الموظف : hussain

	الرقم	الاسم	الرقم الشخصي	عدد الاصوات
.29	046-22	نادر صالح علي صالح علاوي	640118445	2
.30	119-9	يوسف صالح عبدالله الصالح	431100381	18
.31	119-3	يوسف صلاح الدين ابراهيم صلاح الدين	510201334	8

عدد الحضور : 31 | مجموع عدد الاصوات : 467

رئيس الاجتماع

القائم بأعمال مدير مركز خدمة العملاء